

الآثار السياسية في النظام الإقليمي العربي في ضوء احتلال العراق

الدكتور أحمد عارف ارحيل الكفارنة

قسم للعلوم السياسية

كلية عجلون الجامعية

جامعة البلقاء التطبيقية- الأردن

الملخص

يشهد النظام الدولي في هذه الأيام مرحلة جديدة هدفها إعادة تشكيل وحداته وترتيبها، ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتفرد بالقطبية في قيادة العالم بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، شكّل ذلك تهديداً جديداً لدول العالم الثالث، ومن ضمنها دول النظام الإقليمي العربي إلى أن انتهت باحتلال إحدى دوله تحت ظروف وذرائع ومسميات مختلفة حقيقتها إجبار هذه الأمة على التعامل مع معادلات ومحاولات جديدة ترمي إلى تقويض النظام الإقليمي العربي، ومع ذلك كله إلا أن النظام الإقليمي العربي بقي يحمل في صلبه من عناصر القوة والإمكانات مما جعله قادراً على التكيف مع الواقع الجديد المتمثل باحتلال العراق وما رافقه من جراح نازفة، مثلما تكيف مع أزمتين عربيتين محورية سابقة.

يرى الباحث أن هذه الدراسة هدفت إلى إبراز الخلل القائم في النظام الإقليمي العربي والوقوف على سبيل إصلاح الجامعة العربية بوصفها قاطرة العمل العربي المشترك والملاذ الأخير للحفاظ على هذا النظام وإعادة صياغة النظام الإقليمي بما يتوافق والأوضاع الجديدة السائدة التي فرضتها المعادلات الجيوستراتيجية في العالم.

أهمية الدراسة:

تعود أهمية الدراسة إلى الوقوف على أسباب تفكك النظام الإقليمي العربي، حالياً، في ضوء الأحداث المتلاحقة في الساحة الدولية وأيضاً الجهات الداخلية لبعض الدول العربية لأسباب تتصل بتعثر نظمها وإدارة شؤونها السياسية، مما أدى إلى تعاظم التهديدات الخارجية الموجهة لهذه الدول القطرية، واقتران بعضها بالاعتداء المسلح والاحتلال كما حصل للعراق، الذي لم يستطع النظام الإقليمي العربي الاستجابة له كجسم واحد في الدفاع عنه أو منع احتلال عضو من أعضائه، بل على العكس من ذلك أصبح النظام الإقليمي يعاني من تناقضات داخلية كانت موجودة فيه وأصبحت الآن ظاهرة للعيان من خلال مرحلة الاصطفافات تحت مظلات الدول الكبرى، أضف إلى ذلك أن محور الثروة الجديد هو الذي يقود النظام الإقليمي العربي حالياً، مما أدى إلى اختلال خطير في الأمن الاستراتيجي العربي وبدء العد التنزلي في التراجع في قومية النظام الإقليمي العربي.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تمكن مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- 1- هل شكّل احتلال العراق سبباً قد يقود إلى تجدد العنف الداخلي في العديد من أقطار النظام الإقليمي العربي وإنحاء روح المقاومة والاصطفاف والتعاطف معها ضد المحتل في العراق وفلسطين، مما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار والأمن العالميين؟
- 2- هل شكلت المغامرة العسكرية البريطانية - الأمريكية فرصة لتقويض النظام الإقليمي العربي بذريعة البحث عن أسلحة الدمار الشامل.
- 3- هل تكيف النظام الإقليمي العربي مع الجراح العراقية النازفة كما تكيف مع أزمات محورية سابقة، أم هو في اتجاهه نحو التفكك والانقسام والاندثار!

هذه التساؤلات التي تطرحها الدراسة الهدف منها استجلاء بعض الجوانب للوصول إلى حقائق بات من المؤكد أنها أصابت كبد النظام الإقليمي بعد ست سنوات من الاحتلال.

أهداف الدراسة:

هدف البحث إلى ما يأتي:

- 1- دراسة اتجاهات الإصلاح في النظام الإقليمي العربي وعلى رأسها جامعة الدول العربية.

- 2- التنبيه على المخاطر التي حملتها الضغوط الدولية الخارجية على مؤسسات ودول النظام الإقليمي العربي.
- 3- دراسة المعوقات والتحديات التي ما زالت تهدد النظام الإقليمي العربي وأسباب غياب الدور الإقليمي العربي والدولة القائد.
- 4- دراسة تأثير الدور المتزايد لدول الجوار الجغرافي والتي تؤثر في الطبيعة القومية لهذا النظام.

فرضيات الدراسة:

- انطلاقاً من مشكلة الدراسة والأهداف المختلفة المتوخى تحقيقها، ومن خلال دراسة أخطر مشكلة تعرض لها النظام الإقليمي العربي تسعى الدراسة جاهدة إلى اختبار الفرضيات الآتية:
- 1- إصلاح الجامعة العربية ضرورة وطنية ماسة وأحد مطالب الشعوب العربية لعدم خلق أرضية أو مناخ مناسب للتدخلات الأجنبية مستقبلاً ضد أي نظام سياسي عربي.
 - 2- من غير الممكن لأي نظام سياسي عربي أن يمارس سياساته الداخلية أو الخارجية باستقلال أو بمعزل عن النظام الدولي والإقليمي في ضوء المتغيرات التي تفرضها البيئة الدولية عليه ولاسيما بعد انفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم.
 - 3- ازدياد حالة التبعية لدول النظام الإقليمي العربي، وبالذات الخليجية، للقوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا من خلال الاتفاقيات الأمنية والعسكرية وإيجاد قواعد عسكرية شبيهة دائمة في المنطقة بمسمى الحفاظ على الأمن الإقليمي الخليجي.
 - 4- لم تتمكن دول النظام الإقليمي العربي من إدارة أزمة احتلال العراق أو المشاركة مباشرة فيها أو التأثير فيما جرى من احتلال للعراق باستثناء دولة الكويت.
 - 5- إن نظرية إحلال النظم التي نادى بها (صموئيل هانتجونتون) وطبقها الولايات المتحدة من أجل التحول الديمقراطي في العراق تعاني من إشكالية وصعوبة وإخفاق في التطبيق في تغيير النظم السياسية في دول الجنوب ولاسيما أنها طبقت منذ ست سنوات في العراق، ولم يجد النظام السياسي الحالي قبولاً لدى مختلف فئات الشعب العراقي.

محددات الدراسة:

- 1- اقتصرت الدراسة على السنوات الممتدة منذ احتلال العراق من قبل قوات التحالف الدولية إلى الآن.
- 2- اقتصرت الدراسة على الآثار السياسية للاحتلال الاجلسو - أمريكي للعراق، والمبادرات الإصلاحية الموجهة إلى النظام الإقليمي العربي.

مصطلحات الدراسة:

1- النظام الإقليمي:

النظام الإقليمي يعني مجموعة العلاقات والتفاعلات بين دول تقع في إقليم جغرافي واحد وتخضع لقواعد وقوانين منتظمة⁽¹⁾.

وقد عرّف (لويس كانتوري) و(ستيفن سبيغل) النظام الإقليمي بأنه النظام الذي يضم دولة أو أكثر من الدول المتجاورة والمتفاعلة والتي تمتلك بعض العوامل الإثنية واللغوية والثقافية والتاريخية المشتركة⁽²⁾.

2- الشرق الأوسط:

مفهوم الشرق الأوسط والذي يعدّ العراق جزءاً منه.

1- عرفه (جورج لينستوسكي) بأنه المنطقة الممتدة من مصر غرباً إلى أفغانستان شرقاً.

- ويحدد معهد الشرق الأوسط في واشنطن منطقة الشرق الأوسط بأنها المنطقة التي تمتد من المغرب إلى أندونيسيا ومن السودان إلى أوزبكستان فيما يرى المعهد البريطاني للعلاقات الدولية بأنها تمثل إيران وتركيا وشبه الجزيرة العربية ومنطقة الهلال الخصيب، الأردن العراق، لبنان، وفلسطين وكلاً من مصر وقبرص⁽³⁾.

3- الجامعة العربية:

هي مؤسسة محددة للنظام الإقليمي العربي أنشئت عام (1945) وتعدّ الجامعة منظمة حكومات في إطار النظام الإقليمي العربي بكل صراعاته وتناقضاته ومستويات التطور غير المتكافئة بين أعضائه⁽⁴⁾.

(1) انظر د. أحمد عارف الكفارنة، الأردن في النظام الإقليمي العربي، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، 1993، غير منشورة، الجامعة الأردنية، ص 4-5.

(2) Louis Gantori and Steven Spigal, International Politics of Prentice Hall, Englewood, Cliffe. New jersey, P. 2-4.

(3) Ailon Shiloh, People and Culturous of Middle East, New York, Random House, 1969, P. XVill.

(4) مجموعة من الباحثين، العمل العربي المشترك في أربعة عقود -نظرة نقدية ورؤية مستقبلية-، بيروت: مجلة شؤون عربية، عدد 41، 1985، ص 78.

الدراسات السابقة:

ثمة دراسات تناولت النظام الإقليمي العربي بالدراسة والتحليل، وهي، على قلتها، متباينة بطريقة عرضها للموضوع فهناك دراسة محمد السيد سعيد، بعنوان "مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج"، (1992)، وقد عالج الكاتب مختلف الجوانب والأبعاد التي تؤدي دوراً رئيسياً في مستقبل النظام العربي ولاسيما المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية⁽¹⁾.

ثم دراسة السيد يس وآخرون، التي جاءت بعنوان "الوطن العربي بين قرنين" وقد كانت هذه الدراسة دراسة تشخيصية لوضع الوطن العربي في تداخلاته السياسية والاقتصادية كلها، وهي محاولة لتقديم أفكار جديدة عن تصور الأوضاع المستقبلية للوطن العربي من أجل تقديمها لصناع القرار في الوطن العربي⁽²⁾.

وقدم (معن بشور) وآخرون دراسة بعنوان "الواقع العربي وتحديات القرن الجديد" وهي عبارة عن مجموعة المحاضرات التي أقيمت في مؤسسة عبد الحميد شومان عام (1997) جاءت كمحاولة لتقديمها بانورامية للفكر العربي في نهاية القرن العشرين⁽³⁾.

فضلاً عن التقارير العربية الاستراتيجية (2002-2006)، التي تعالج قضايا النظام الإقليمي العربي، وقد أفلحت هذه التقارير بتشخيص الأوضاع في الوطن العربي ولاسيما بعد الاحتلال الانجلو - أمريكي للعراق، غير أن هذه الدراسات كانت محاولات لقراءة الأزمة وحالات الضعف والهناك التي أصابت النظام العربي، ولم تفرد التقارير بحثاً محورياً عن العراق والنظام الإقليمي العربي.

ثم نجد دراسة (إبراهيم أبو خزام) التي تحمل عنوان "العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين". إذ يتحدث المؤلف عن القوى المرشحة للمشاركة في نظام توازن القوى الجديد وأثر العلاقة فيما بينها على المستوى العالمي عموماً والوطن العربي خصوصاً لغاية تكمن في حث القادة العرب على محاولة استشراف المستقبل لمعرفة شكل عالمنا القادم وتصميم سياسة تنسجم ووضع الأمة في موقعها الملائم⁽⁴⁾.

(1) د. محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، الكويت: سلسلة دار المعرفة العدد 158، 1992، ص 8-9.

(2) السيد يس، الوطن العربي بين قرنين، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية لعام 2000، ص 13-14.

(3) معن بشور وآخرون، الواقع العربي وتحديات القرن الجديد، عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، ط 1، 1999، ص 10 وما بعدها.

(4) د. إبراهيم أبو خزام، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين، طرابلس: مكتبة طرابلس العلمية العالمية، د.ت، ص هـ - و.

وأخيراً دراسة (علي الدين هلال وجميل مطر) عن النظام الإقليمي، وهي محاولة جادة وحقيقية لتأصيل العلاقة السياسية بين الدول العربية وتحليلها وفقاً لإطار منهجي منظم يكمن في مفهوم النظام العربي نظرياً وتطبيقياً، كونها تطرح مفهوم النظام العربي في مواجهة مفهوم الشرق الأوسط وتقدم النظام العربي بوصفه الإطار الذي يسمح بفهم التفاعلات السياسية التي تتم في المنطقة وتعكس ذلك طبيعة الوحدات المكونة له وخصائصها⁽¹⁾.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث، بغية الوصول إلى هدف البحث، المنهج المنطومي الذي يعد قضية البحث وحدة واحدة وذلك لرؤية الأسباب الداخلية والخارجية فيما يتعلق بمختلف القضايا، حيث إن هذه العوامل والأسباب هي أساق لعملية تؤثر وتتأثر ببعضها بعضاً في قضايا موضوع البحث كلها، ثم إن هذا المنهج يخدم البحث لاستكمال واستكناه أبعاده بطريقة علمية.

واعتمد الباحث أيضاً المنهج المنطقي (الاستقراء والاستنباط) وذلك كي تكون النتائج مجردة من الأهواء السياسية الأيديولوجية. فضلاً عن منهج تحليل النظم، وهو المنهج الضروري لدراسة بعض الأنظمة السياسية وطبيعة الأزمات البنوية فيها، ولهذا عرج الباحث على المنهج الوصفي التحليلي حيث تكمن ضرورته لوصف المشاكل ومقدماتها بصورة دقيقة انطلاقاً منها كما هي، وتحليلها بمعايير ورؤية علمية، وأخيراً استخدم الباحث المنهج التاريخي المقارن وذلك لرؤية الأمور ضمن سياقها التاريخي حيث تتحول المقارنة إلى منهج إضافي لتدقيق الأحكام الملموسة في هذه القضية.

المبحث الأول

النظام الإقليمي العربي

مقدمة:

شهدت مرحلة تأسيس النظام الإقليمي العربي المزيد من التدخلات الأجنبية لمحاولة التأثير في مساره، ولم تتوقف هذه المحاولات منذ خمسينيات القرن المنصرم بسبب نمط الإمكانات وما مثلته حالة الضعف العربي ونمط السياسات الذي ميزته توازنات معينة لرسم الحدود وتشابك أنظمة الحكم لأسباب عديدة منها تغيير نمط التحالفات واحتدام الصراعات الداخلية مما أدى إلى تغيير مراكز الثقل

⁽¹⁾ انظر د. علي الدين صلاح وجميل مطر، النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص70 وما بعدها.

السياسي الفاعلة، إذ منذ سبعينيات القرن المنصرم انتقل مفهوم الثورة إلى مفهوم الثروة التي أصبحت تقوده مجموعة الدول النفطية، الأمر الذي أدى إلى ظهور النسق المعتدل والنهج المرن في التعامل، ومع ذلك أدت تصرفات بعض الفرقاء في النظام الإقليمي العربي إلى انهيار قدرة هذا النظام على الأداء الفعال في مواجهة الأزمات الخارجية والداخلية مما أدى إلى استجابة النظام الإقليمي العربي لقبول النفوذ الأجنبي سياسياً وعسكرياً في المنطقة، ولاسيما بعد تحرير الكويت واعتماد الكويت وغيرها من دول الخليج لتكون منطلقاً لاحتلال العراق.

في السابع عشر من آذار عام ألفين وثلاثة وجه الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش) إنذاراً للرئيس العراقي الراحل (صدام حسين) بمغادرة العراق بصحبة نجليه.

وعلى ضوء ذلك قرر الأمين العام للأمم المتحدة السابق (كوفي عنان) سحب المفتشين الدوليين عن أسلحة الدمار الشامل العراقية وإيقاف برنامج النفط مقابل الغذاء رغم توالي التقارير الصادرة عن "هانز بليكس" رئيس لجنة التحقيق والتفتيش -اللجنة التي تعمل بموجب قرار الأمم المتحدة رقم 1441 (أمفوك) - فضلاً عن تقرير (محمد البرادعي) رئيس الوكالة الدولية للطاقة النووية عن نتائج عمليات التفتيش وسيرها، رغم اتسام هذه التقارير بصفة التوازن وقد أشادت بتعاون العراق مع لجان التفتيش، حيث شملت مقابلة علماء، وفنيين عراقيين، على أفراد دون حضور السلطة العراقية، ودخول معظم الأماكن، والمصانع دون قيد، أو شرط وتدمير الصواريخ العراقية، والأسلحة الكيميائية، والبيولوجية كلها مثل غاز الأعصاب، والجمرة الخبيثة ومن ثم أثبتت هذه التقارير عدم وجود أسلحة دمار شامل في العراق.

رغم كل ما سبق سعت الولايات المتحدة الأمريكية بكل طاقتها إلى إصدار قرار جديد من مجلس الأمن يقضي بأن العراق قد خرق القرار (1441) وذلك بعدم تعاونه مع المفتشين الدوليين مما يوجب استخدام القوة لإجباره على إزالة أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها، وقد ساندت هذا التيار كل من بريطانيا وإسبانيا وأستراليا وإيطاليا وغيرها، وقد وقف ضد هذا التيار كل من روسيا، فرنسا، الصين، ألمانيا، وغيرها.

تسارعت إثر ذلك الأمور واتخذت قمة الحرب في جزيرة (زوروي) في إسبانيا وقررت الولايات المتحدة القيام بعمل اتفرايدي باستخدام القوة لاحتلال العراق بذريعة إزالة أسلحة الدمار الشامل دون تفويض من مجلس الأمن، وبمعارضة عالمية غير مسبوقة من قطاعات الرأي العام العالمي المختلفة.

المطلب الأول: حركة النظام الإقليمي العربي:

أفرزت الأزمة العراقية قبل نشوب الحرب وفي أثنائها وبعدها مجموعة من المؤشرات تؤكد حركة النظام الإقليمي العربي، يمكن إجمالها في مؤشرات ثلاثة هي:

- أ - مؤشرات تتعلق ببنية النظام العربي ككل.
- ب - مؤشرات متعلقة بطبيعة الموقف السياسي للدول العربية.
- ج - مؤشرات تتعلق بدول الجوار الجغرافي التي تسعى جاهدة لتفكيك النظام الإقليمي العربي.

أ - مؤشرات بنيوية تتعلق ببنية النظام العربي تتمثل فيما يأتي:

1- حالة ضعف دور جامعة الدول العربية:

لم تتمكن الجامعة العربية من تطوير نفسها، منذ تأسيسها، في إدارة العديد من الأزمات العربية أو تعزيز العمل العربي المشترك، وذلك بسبب ميثاقها الذي لم يتجاوز حدود العلاقات والروابط البيئية بين أعضائها، متجاهلاً أي إشارة إلى النضال من أجل تحقيق الوحدة العربية أو أي مضمون وحدوي، وهذا ما أفقدها القدرة على مواجهة المخاطر الجديدة التي تهدد الأمن القومي العربي، فتمت حالات من الضعف والقصور رافقتها منذ قيامها أسهمت في تخلفها مقارنة بالتنظيمات الإقليمية الرائدة في مختلف المناطق في العالم.

فالأحداث الدولية التي أعقبت سقوط الاتحاد السوفياتي وما طرحته من تحديات كبرى دفعت بالعديد من الدول إلى تعزيز إمكانياتها وقدراتها في سبيل صد المخاطر والتحديات الداخلية التي يعرفها المحيط الدولي. فضلاً عن أن الجامعة عجزت عن تقديم أي حل حيال مشاكل قديمة مثل مشكلة (قضية لوكربي) و(الحرب الأهلية) التي استعرت في اليمن بين الشمال والجنوب، ثم النزيف الجزائري المزمن وسيطرة النخب العسكرية الفرنكفونية في الجزائر والمغرب، أضف إلى ذلك أزمة السودان المزدوجة (في الجنوب ودارفور) التي فتحت باباً جديداً للتدخل الدولي والذي قاد إلى الاستفتاء على بقاء جنوب السودان أو انفصاله عام 2011. وكذلك عجز الجامعة العربية عن التدخل في أزمة الصومال الممتدة والتي قادت في طورها الراهن إلى وجود عسكري إثيوبي بالوكالة من الولايات المتحدة الأمريكية. وآخرها ذهاب نظام الحكم السابق في موريتانيا إلى دائرة النفوذ الإسرائيلي، وإخفاقها في تجنب بعض الأقطار العربية نتائح الحصار الدولية مثل العراق، والسودان، وليبيا، أو حل النزاعات العربية-العربية مثل إيجاد تسويات لمشكلات الحدود بين الدول

العربية. هذه العوامل مجتمعة، كانت محفزة لدخول العمل العربي المشترك في نفق مسدود وبقاء مؤسسته جامعة الدول العربي مشلولة اليد.

تعثرت الجامعة العربية في حل أية مشكلة كانت تواجهها بحكم ميثاق الجامعة الذي جاء معبراً عن الحد الأدنى من تطلعات العرب وآمالهم، فصارت تلجأ إلى إقامة المنظمات المتخصصة التي كثيراً ما تتعارض مع اختصاصها، الأمر الذي جعل الجامعة تفكر في إنشاء جهاز للتنسيق بين هذه المنظمات، وقد يكون، هنا، المجال لا يتسع لتوضيح مدى عجز الجامعة العربية في التصدي للمشكلات التي واجهتها منذ تأسيسها حتى الآن، غير أنه يمكن القول: إنَّ الأزمة التي تعاني منها الجامعة ليست أزمة عدم القدرة على تنفيذ القرارات بسبب قاعدة الإجماع بقدر ما هي أزمة عدم القدرة على تنفيذ قرارات الإجماع هذه. كما يعود سبب ضعف هذه المؤسسة إلى افتقارها سلطة القرار السياسي الذي يجبر الأنظمة على الخضوع له أو الخوف من هذه القرارات إذا اتخذت بحقها⁽¹⁾.

2- زيادة درجة فاعلية المواطن والمجتمع المدني:

انتهى احتكار الدولة للإعلام والافراد به وتوجيه الخبر بما يخدم توجهات أنظمة الحكم السياسية ولاسيما دول الجنوب، ولم يعد المواطن العربي مجرد متلق سلبي لما تروّج له وسائل الإعلام الرسمية مما عزّز من مستوى الوعي السياسي للمواطن الذي يعدُّ من شروط التحرك الشعبي للضغط الفعال ضد أي نظام. ولا بد من الإشارة إلى أن مؤسسات المجتمع المدني، التي تعدُّ واحدة من الحلقات الرئيسية الفعالة، هي القادرة على إحداث تغيير في المجتمع وتطوره من خلال العمل الجماعي، وذلك منوط بالمنهج والعمل الذي تتخذه هذه المنظمات سواء في تطور المجتمع المدني أم تفعيل مشاركتها في صناعة القرار. غير أنه في الوطن العربي لا يزال وجود هذه المؤسسات ودورها محدوداً بسبب ضعف الديمقراطية وغيابها في غالبية الدول العربية، ولتأكيد هذه الرؤية عقد مؤتمر منتدى دور مؤسسات المجتمع المدني العربي برعاية مؤسسة هانس سيدل Hans Seidel Stiftung وهي أكاديمية للعلوم السياسية ما بين 19-25 حزيران 2006 في ألمانيا، ولم يشارك فيه سوى أربع دول عربية هي: الأردن ومصر والسعودية وليبيا⁽²⁾.

ومع ذلك كله تقوم مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي بممارسة نشاطاتها أحياناً بعيداً عن ربة إجراءات الحكومات وسطوتها وبيروقراطيتها، ولو شكلياً، مما يجعل هذه المؤسسات تأخذ على عاتقها تأهيل المجتمع وتنويره، والعمل على تحوله باتجاه قيم مثل الحرية والعدالة والديمقراطية.

(1) د. أحمد عارف الكفارنة، مرجع سابق، ص 135.

(2) د. صدفة الفضل، مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي، صحيفة عكاظ، 24 سبتمبر 2006، العدد رقم 1945.

المطلب الثاني: مؤشرات تتعلق بطبيعة المواقف السياسية للدول العربية:

يعدُّ احتلال الكويت من قِبَل النظام العراقي السابق نتاجاً قاسياً للحرب العراقية الإيرانية في ثمانينيات القرن المنصرم، وبهذا كان النظام الإقليمي قد استكمل صراعاته سواء الداخلية أم الخارجية. غير أن احتلال العراق من قِبَل قوات التحالف الأجلو-أمريكي لا يعدُّ مجرد سقوط نظام الرئيس السابق صدام حسين بل عدَّ هذا انقلاباً شاملاً على النظام الإقليمي العربي لا تقل خطورته عن زرع دولة إسرائيل في قلب الوطن العربي (فلسطين)، انقسمت مواقف الدول العربية إلى الآتي:

1- تيار مؤيد لاحتلال العراق:

قدّم هذا التيار تسهيلات عسكرية للتحالف العسكري الأمريكي - البريطاني مثل قطر (قاعدة العديد والسيلية) والكويت ولاسيما جزئها الشمالي الغربي حيث دخلت منها القوات الأمريكية - البريطانية البرية. وسلطنة عمان التي قدمت خدمات لوجستية لقوات التحالف.

2- تيار يعارض الاحتلال:

طالب هذا التيار بوقف الحرب وأيد عودة لجان التحقيق والتفتيش حفاظاً على مصلحة الشعب العراقي وتجنب العراق الدمار والاحتلال. وهذا التيار تزعمته سورية وليبيا والجزائر والسودان ومنظمة التحرير الفلسطينية، ودعت إلى موقف عربي واضح لا غبار عليه.

3- تيار وسطي:

هذا التيار أمسك العصا من الوسط من خلال رفض الحرب ومطالبة العراق بالالتزام الكامل بقرارات تلامح المتحدة، ويقود هذا التيار كلٌّ من مصر الأردن السعودية. أما أهم المبادرات التي طُرِحَتْ للقيام بإصلاحات لجامعة الدول العربية بعد الاحتلال من قِبَل هذا التيار فهي:

أ- المبادرة المصرية:

تمثل عجز الجامعة العربية ليس فقط في حماية استقلال أعضائها بل وصل العجز بها إلى عدم مقدرتها على بعث رسالة واضحة للإدارة الأمريكية يكون عنوانها الوقوف ضد الحرب، لذلك طُرِحَتْ بعض المبادرات في محاولة لتجميل صورة الجامعة العربية.

تمثلت المبادرة المصرية التي قُدمت إلى مؤتمر القمة العربية في تونس عام 2004 حيث تمثلت أهم النقاط بما يأتي⁽¹⁾:

- 1- إعادة النظر في نظام اتخاذ القرارات أي تغيير نظام التصويت بالإجماع إلى الأغلبية مع إلزام الموافقين على القرار بإلزامية تطبيقه.
 - 2- إنشاء جهاز عربي لحل المنازعات بين الدول العربية بالطرائق السلمية على أن يكون له صفة إلزامية، وربما توقيع عقوبات على الطرف المخالف والرافض الالتزام بالأحكام الصادرة.
 - 3- الإسراع في تطبيق القرارات والاتفاقيات الخاصة بإتشاء سوق عربية مشتركة في مدى زمني محدد.
 - 4- تغيير نظام العضوية وجعله من مستويين: الأعضاء كامل العضوية وهم الدول العربية وعضوية مراقبين للدول الإقليمية ذات العلاقة مع المنطقة العربية جغرافياً أو مصلحياً.
 - 5- إنشاء جهاز أمني عربي تكون مهمته خطط الأمن لكل الدول العربية في ظل ترتيبات خاصة يتفق عليها.
 - 6- إنشاء برلمان عربي شعبي.
- أ- المبادرة السعودية:

تضمنت المبادرة السعودية لإصلاح جامعة الدول العربية الدعوة إلى الإصلاح الداخلي وتطوير المشاركة السياسية داخل الدول العربية لبناء القدرات العربية وتلبية متطلبات الانخراط الإيجابي في ميادين المنافسة العالمية وتحقيق التنمية المستدامة، والرفض القاطع لأي عدوان خارجي وحل المنازعات العربية- العربية بالطرائق السلمية، ووضع خطة لإنشاء منطقة حرة كبرى، ودعم القطاع الخاص، واستقطاب رؤوس الأموال العربية والدولية، والاستفادة من الموارد البشرية⁽²⁾.

تري هذه الدراسة أن هذه المبادرات صعبة التحقيق، لأنها تتعارض مع الأهداف والمصالح بين الدول العربية، كما أن بعض الدول العربية لا تملك الحرية والمقدرة على الالتزام بمثل هذه الأهداف، ناهيك على أن بنية النظام ككل لا تتجه إلى إفراز حالة من التكامل الكلي بين وحداته نتيجة كونه يتسم بنمط

(1) حسن أبو طالب؛ إصلاح الجامعة العربية، معضلة التزام الدول العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد رقم 153، يوليو 2003، ص101.

(2) محمد سعد أبو عامود، الحرب الأمريكية على العراق والنظام العربي، مجلة السياسة الدولية، يوليو 2003، العدد رقم 153، ص106.

تنافسي، لا يقود إلى ما يصبو إليه المواطن العربي، لذلك بقيت هذه المقترحات في أراج مكاتب الجامعة العربية ولم ترَ النور حتى الآن.

المطلب الثالث: موقف دول الجوار الساعية لتفكيك النظام الإقليمي:

منذ عام 1978 استطاع العراق أن يقوم بدور فاعل في قيادة النظام العربي بدلاً من مصر بعد خروج مصر من النظام الإقليمي العربي إثر توقيعها اتفاقية السلام المصرية-الإسرائيلية ولم يشهد النظام الإقليمي في الثمانينيات أي تحديات سوى التضامن العربي مع العراق ضد إيران، غير أنه في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات بدأت مرحلة جديدة ترافقت مع انهيار الاتحاد السوفياتي وتفكك المنظومة الشيوعية وزوال حالة الاستقطاب العالمية، وقد أُلقت هذه المتغيرات ظلها على النظام الإقليمي العربي، الذي وجد نفسه وجهاً لوجه بعد أحداث 11 أيلول أمام المشروع الأمريكي الذي كان وقف التنفيذ منذ مدة طويلة لإعادة صياغة المنطقة بمسمى الشرق الأوسط الجديد. أمام دول الجوار الساعية لتفكيك النظام الإقليمي.

1- إيران:

ضمنت إيران إنشاء نظام موالٍ لها في العراق لتسوية مشاكلها مثل التعويضات عن الحرب بين البلدين، ومنع إقامة دولة كردية في شمال العراق حتى لا تثير طموح انفصال الأكراد لدى الإيرانيين⁽¹⁾، ومحاولة السيطرة على منظمة (مجاهدي خلق) الإيرانية المعارضة والتي كانت تعمل من الأراضي العراقية. ولا بد من الاعتراف أن إيران منذ الحرب العراقية - الإيرانية نقلت التحدي والتهديد إلى حيز الواقع بكل معطياته وأحكامه القاهرة؛ فقد كان الطابع العام للسياسة الإيرانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تسيطر عليها روح الصراع ضد القومية العربية، ثم تجلت أطماع إيران، فسي وقت مبكر، في العراق فقد احتلت إقليم عربستان من العراق. وأطلقت عليه (خوزستان) عام 1925، وهو إقليم ترجع أهميته إلى أنه يوجد به أكثر من ثلثي النفط الإيراني حالياً⁽²⁾. وقد بقيت إيران تعدُّ البحرين خلال مرحلة الانتداب البريطاني جزءاً منها لدرجة أنها أعلنت في أكتوبر عام 1957 أنها المديرية الرابعة عشر من إيران، وخصصت لها مقعدين في مجلس النواب الإيراني⁽³⁾، كما قامت

(1) إبراهيم نوار: مستقبل العراق، مهمات إعادة البناء السياسي والمؤسسي، السياسة الدولية، إبريل عدد رقم 152، 203، ص90-91.

(2) يحيى رجب، الأحكام القانونية الدولية للملاحة في الخليج العربي ومضيق هرمز / مجلة المستقبل العربي، بيروت: عدد رقم 62، عام 1984، ص54.

(3) عيد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص48-49.

إيران باحتلال الجزر العربية الثلاث من الإمارات: طنب الصغرى، وطنب الكبرى، وجزيرة أبو موسى التابعة لإماراتي رأس الخيمة والشارقة⁽¹⁾.

2- تركيا:

تعددت المصالح التركية في العراق، وتركزت جملة هذه المصالح في الاقتراب من النفط العراقي باستخدام التركمان، ومنع توسيع النفوذ الإيراني في العراق والحصول على ميزات اقتصادية في عملية إعادة إعمار العراق⁽²⁾، فضلاً عن محاصرة حزب العمال الكردستاني الذي يُعد بمنزلة الشوكة التي تقض مضاجع تركيا، ويمكن أن تُدخل في جملة هذه المصالح ملف السيادة على لواء الإسكندرون، الذي أفضت إليه تلك الحسابات القديمة بين العرب والأتراك، وكان من أهم نتائجها اقتطاع تركيا للواء الإسكندرون وضمه إلى كيانها والعمل على تهجير العرب منه وتترك من بقي فيه، مما جعل هذا اللواء مشكلة تتعلق بالحق التاريخي وحقوق السيادة أكثر منها مشكلة ديمغرافية⁽³⁾، كما تظهر خطورة تركيا في تنفيذ العديد من بناء السدود لاحتجاز المياه وتخزينها واستخدامها في ري جنوب شرق تركيا-الأناضول- وإنشاء بحيرة أتاتورك، لتصبح بيد تركيا ورقة ضغط شديد للتأثير في العراق سورية⁽⁴⁾.

3- إسرائيل:

تتمثل مصالح إسرائيل بإضعاف جبهة التشدد العربي التي حملت رؤية قومية وإيصال رسائل إلى الدول العربية التي تحاول امتلاك أسلحة دمار شامل بتذكيرهم بما حصل في العراق، ومما لا شك فيه أن إسرائيل تطمح لإنشاء نظام يقبل بتوطين اللاجئين الفلسطينيين⁽⁵⁾. وبالفعل هاجر جزء كبير من الفلسطينيين في العراق إلى دول أمريكا الجنوبية بعيد احتلال العراق. ولا بد من الاعتراف بأن الفاصل الحقيقي في عد إسرائيل المصدر الرئيسي لتهديد أمن النظام الإقليمي يعود إلى القدرات النووية الإسرائيلية، إذ تفيد التقارير الواردة من إسرائيل بأنها تمتلك ما يتراوح من 100-200 قنبلة ذرية تماثل حجم القنابل التي ألقيت على ناغازاكي في اليابان إبان الحرب العالمية الثانية⁽⁶⁾، وخير

(1) المرجع السابق، ص 90-91.

(2) أمين النفوري، الحرب العراقية والإيرانية، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي العدد رقم 1 تموز 1981، ص 235.

(3) المرجع السابق، ص 51. انظر كذلك د. عاطف السعدي، أكراد العراق بين المنتظر والمستقبل المنظور، مجلة السياسة الدولية، العدد رقم 152، إبريل 2003، ص 95 وما بعدها.

(4) التقرير الاستراتيجي 1989، فصل النظام الدولي الإقليمي، القاهرة، 1990، ص 23.

(5) المرجع السابق، ص 51.

(6) مجموعة من الباحثين -خطرية الأمن القومي العربي- الإمارات العربية المتحدة، العين، 1987.

دليل على خطورة تهديد إسرائيل وسعيها لتفتيت النظام الإقليمي العربي ما كتبه (أويد يونيون) مستشار رئيس وزراء إسرائيل السابق (اراتييل شارون) حيث يقول: "تستهدف إسرائيل الأمة العربية في كيانها البشري السبوسولوجي وليس فقط في أرضها وسيادتها فهي تريد تفتيت أقطار هذه الأمة طائفياً ومذهبياً إلى دويلات متنافرة فيما بينها كأنها تحت السطوة الإسرائيلية"⁽¹⁾.

وكما نرى فإن دول الجوار الجغرافي للنظام الإقليمي العربي للعراق لها تناقضاتها كما رأينا مع أحد أطراف النظام الإقليمي أو عدة أطراف، ومن ثمَّ يسعى كل منها لعمل تحالف غير مكتوب، الهدف منه محاصرة النظام الإقليمي وإنهالك قواه.

ولا بد من الاعتراف أن إيران وتركيا فضلاً عن إسرائيل هي مراكز جذب للخارج يستهدف شد أوصال الوطن العربي وتمزيقه، وقد يكون هذا هو الدور التاريخي المرسوم لهذه الدول في علاقاتها مع العرب⁽²⁾.

المبحث الثاني

دور دول الاحتلال في تفكيك النظام الإقليمي العربي:

إن الحقيقة التي لا مراء فيها أن الدول العربية لم تشترك في وضع القواعد التقليدية للقانون الدولي، فمن ناحية ظلت هذه الدول مستبعدة عن العائلة الدولية مدة طويلة، ما إن تتخلص كل دولة عربية من حكم الأجنبي حتى يتم الاعتراف بسيادتها بشرط الاعتراف بقواعد القانون الدولي كشرط لدخولها المنظمات الدولية⁽³⁾. "وعلى ضوء هذه الشروط للاعتراف بهذه الدول يتم تعميق مسألة الحدود الإدارية التي رسمتها الدول الاستعمارية"⁽⁴⁾، والوطن العربي كجزء من دول الجنوب يشكل أحد الأقاليم الرئيسية في التنافس بين الأقطاب الدولية، بل يعدُّ بعضهم أكثر احتكاكاً وتفاعلاً مع التنظيم الدولي المعاصر لأنَّ النظام الدولي هو المحدد الأساسي لخصائص النظام العربي وتفاعلاته⁽⁵⁾.

(1) الأمير الحسن بن طلال - كلمة في افتتاح الهيئة العامة في منتدى الفكر العربي المنعقد في عمان تاريخ 21-22 نيسان 1986.

(2) د. عبد الله نفرش، ندوة تأسيس نظام عربي جديد، استراتيجية التعامل مع دول الجوار، تونس 10/11/1992 منتدى الفكر العربي، ص22.

(3) محمد حافظ غانم، مبادئ القانون الدولي العام، مطبعة النهضة الجديدة، 1967، ص18-19.

(4) د. محمد حافظ غانم، مبادئ القانون الدولي العام، مطبعة النهضة الجديدة، 1967، ص333.

(5) د. حسين محافظة، النظام العربي والشرق الأوسط، المجلة الثقافية، العدد 41، 1997، الأردن، ص354.

والعراق كأحد أهم أعمدة النظام الإقليمي العربي يمتلك ثلثي المخزون العالمي من الذهب الأسود (النفط)، ويحتل العراق موقعاً يسمح له بالتأثير في أسعار النفط، وتدفق هذه السلعة إلى العالم تجعل العراق يؤدي دوراً محورياً في السياسات النفطية، لذلك هدفت الإدارة الأمريكية إلى إيجاد نظام عراقي حليف لها للحد من احتكار (أوبك) ومحاولة ضعفة اقتصاد الدول المارقة، على حد التعبير الأمريكي، لذلك يلاحظ أن الولايات المتحدة عندما احتلت العراق اتجهت منذ بداية الاحتلال إلى حماية حقول النفط ومناطق التخزين، حيث اتجهت فرقة المشاة الأمريكية الخامسة باتجاه البرجسية وإلى مدينة البصرة والسيطرة عليها لتأمين آبار نطف الرميطة لأنها تعدُّ هذه الآبار صيداً ثميناً إذ ينتج يومياً مليون برميل نطف قبل الاحتلال.

"وقد اندفعت كذلك فرقة جليس الأمريكية وقطعان من البحرية البريطانية لاحتلال ميناء أم قصر لتأمين وصول سفن الإدامة والرسو فيها لتحميل النفط للولايات المتحدة وبريطانيا. أما في الشمال العراقي فقد اندفعت وحدات القوات الخاصة الأمريكية بالتعاون مع ميلشيات الأحزاب الكردية بالهجوم على مدينة الموصل وكركوك وتأمين السيطرة على منابع آبار النفط هناك"⁽¹⁾، وقبل كل ذلك سعت قوات الاحتلال في بغداد إلى التوجه إلى وزارة النفط لحماية الوثائق والعقود والمعلومات التفصيلية عن نطف العراق. وعمدت إلى إحداث حالة من الفوضى تشمل العراق ومدنه؛ كان من أهم صورها أن عمد المحتلون إلى هدم مؤسسات الدولة، وحل الجيش العراقي وتسريحه ونسف إدارات تسجيل النفوس والهويات في بغداد، كان الهدف منها إحداث فوضى داخلية وليفتح الباب أمام المتسللين من مختلف الجنسيات، حتى الأجنبية والإسرائيلية، من أجل المطالبة بتسجيل الهويات المفقودة، وبهذه الطريقة يتم إيجاد هذه المجموعات وتكون الفرصة سانحة لها للمشاركة في أية أحداث مطلوبة مستقبلاً من الجهات التي ينتمون إليها مثل القتل الجماعي للمدنيين، وتوسيع الهوة الطائفية ونشر الخراب والفوضى في العراق، وهذا ما حدث بالفعل خلال الخمس سنوات الماضية، الذي أدى إلى خلق معادلة جديدة في العراق لقوى سياسية تتحرك بإيحاء إثني وطائفي بدافع تقويض انتماء العراق وتجاهل هويته العربية لإخراج العراق من دوره الإقليمي وميراثه القومي وإعادته إلى ثقافة مشبعة بالترسبات ومواريت الأعراف والأديان والطوائف، ولعل ما يؤكد ما يذهب إليه البحث هو تصريح الرئيس العراقي جلال طالباني حين قال: "إنَّ قُوات التحالف الدولية التي جاءت لتحرير العراق تبدلت مهمتها بناء على طلب الولايات المتحدة الأمريكية بوضع العراق تحت الانتداب، مما حول التحرير إلى احتلال

(1) مركز صقر للدراسات العسكرية والأمنية الاستراتيجية [saqr-v@yahoo.com](mailto:sagr-v@yahoo.com) مقالة اللواء الركن مهند العزاوي، سير المعركة يوم 20-21 آذار 2003.

بموجب القرار (1843) سنة 2003 وإني أُعدُّه خطيئة كبرى والاحتلال مرفوض من جميع فئات الشعب العراقي⁽¹⁾. ناهيك عن قيام سلطة إقليم كردستان وهي دولة في كيان دولة أخرى تحت مسمى الفيدرالية عن شكل جديد من أشكال الدولة والذي لم يشكل خطورة على النظام الإقليمي العربي فحسب بل على دول الجوار رغم الحدود الصارمة للدول التي يعيش بها الأكراد وعلى وجه الخصوص تركيا. ولم تقف يد الشر الأمريكية عند هذا الحد، فضلاً عما سبق عمدت الولايات المتحدة إلى عزل الدول الخليجية، مع ثرواتها، عن الوطن العربي وإحاقهم نفطياً وجيوستراتيجياً بالغرب من خلال ضمانات وترتيبات أمنية ولاسيما بعد احتلال العراق للكويت مما دفع دول الخليج، بمستويات غير مسبوقة من عدم الاستقرار، إلى العسكرة وإلى دخول بيت الطاعة الأمريكي. الأمر الذي شجّع الولايات المتحدة إلى كشف أغلب الأنظمة العربية والتشكيك بشرعيتها سواء دينية أو شكلية أو تاريخية ارتبطت بأحلام القومية أو عاشت على مسألة الصراع الإسرائيلي العربي أو اقتصادية تنموية يحلو لها أن تصنّف نفسها، ووصل الأمر إلى أن (مارتن اندك) قد صرح أن خطأ واشنطن الوحيد في الشرق الأوسط هو دعم نظم أخفقت على نحو مستمر في تلبية الاحتياجات الأساسية لشعوبها. وقد حاولت الولايات المتحدة إحقاق النظام الإقليمي العربي أو دمجها في المشروع الأمريكي وهذا ما دعت إليه العديد من النخب الحاكمة الحالية من أجل المحافظة على مصالحها، وهي مقايضة واشنطن لبعض الأنظمة العربية من أجل البقاء في الحكم، وهناك محاولة أمريكية جادة لتحويل الجامعة العربية (وهي رأس النظام الإقليمي) وجميع منظماتها الفرعية إلى أدوات طيعة أو مشلولة الإرادة والرأي، مما دفع النظام الموريتاني السابق برئاسة (معاوية ولد الطابع) وهو يبعد آلاف الكيلومترات عن فلسطين إلى الاعتراف بإسرائيل. ناهيك عن تسابق الدول الخليجية إلى استقبال الوفود الإسرائيلية من خلال دعوتها إلى مؤتمرات بمسميات مختلفة، وفتح مكاتب تمثيل تجارية لها في عواصمها.

وقد ثبت بالدليل القطعي لنظام الاحتلال الأجنبي - أمريكي في المنطقة عقم الإصلاح المنشود الداخلي وعقم المسلك أو التدخل الخارجي أو فرض نظرية إحلال النظم. على الرغم من لجوء الولايات المتحدة إلى لعبة التوازنات الطائفية في العراق على غرار لبنان للخروج من هذا المأزق، غير أن خيار المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية لم تلقى قناتاً رغم دعوات العديد منهم بالانسحاب. فالنظام العراقي الذي أرادت الولايات المتحدة الأمريكية قام على أساس قواعد دستورية جديدة تنظم عملية تداول السلطة وبيان الحقوق والواجبات، غير أنه ما زال يواجه طعناً بشرعيته منذ اليوم الأول، وكل هذا لم يجعله أساساً كافياً لتحقيق السلم الأهلي وبناء النظام الذي يحظى بالإجماع،

(1) برنامج ساعة حرة، فضائية الحرة. شبكة المعلومات الدولية Puk media Google تاريخ 2008/3/14م.

فالعراق حالياً ينمو في بيئة سياسية متنافرة وهو يقع بين متناقضين إيران والسعودية، وهو حتى الآن غير مقبول بشكل إيجابي في المنظومة الإقليمية العربية.

ناهيك عن الصراع الذي يعيشه النظام العراقي حالياً بين ولاء هذه الحكومة للقوات الأمريكية التي أتت بها للسلطة وبين ولائها الطبيعي والأيدلوجي لإيران.

ولهذا يعدّ النظام العربي آخر المعترفين بشرعية هذا النظام السياسي، على ذلك يمكن القول إن الاحتلال الأنجلو أمريكي سعى إلى ما يأتي:

- 1- استمرارية حالة الضعف والوهن والتشتت لدول النظام الإقليمي العربي وإبقاء الهيمنة الإسرائيلية حيث أصبحت القوة الإقليمية الجديدة بعد تحطيم العراق، بغض النظر عن صعود قوة إقليمية مرادفة، هي إيران.
- 2- السعي الحثيث من قبل الإدارة الأمريكية لإعادة تنظيم المنطقة في شكل شراكات وقد بشرت بهذا المخطط وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة (كوندوليزا رايس) في أثناء بدايات العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز 2006 والذي أصبح من المتعذر تحقيقه بعد انتصار المقاومة الإسلامية في لبنان على الجيش الإسرائيلي، إذ ارتد الاعتداء على إسرائيل نفسها وشكل لها تهديداً كيانياً للمرة الأولى منذ حرب رمضان 1973.
- 3- إبعاد مصر عن دورها الريادي في قيادة النظام الإقليمي العربي مقابل المزيد من المساعدات للنظام المصري، وهذا أدى إلى أنه لم تستطع أية دولة تعويض الدور المصري أو تحقيق الحد الأدنى من شروط الانضباطية في النظام الإقليمي العربي، على الرغم من ظهور دول جديدة صغيرة وكبيرة من داخل الإقليم وخارجه للعب هذا الدور مثل نجاح قطر في إعلان الدوحة لتسوية الأزمة اللبنانية، وقيام تركيا بدور الراعي لمبادرات السلام السورية- الإسرائيلية، ناهيك عن إخفاق الجهود المصرية في معالجة الأزمة الفلسطينية الإسرائيلية وغياب الدور المصري في العراق مما ترك الساحة لدول الجوار الجغرافي.
- 4- تأمين تدفق النفط، وهذا هو الهدف المَبطن لاحتلال العراق، إلا أن هذا التدفق لم يكن مستقراً في رأي الكثيرين من المراقبين مادام الخليج يعاني من شكوك تطاول استقراره بفعل الأزمات التي نشأت بعد الاحتلال، ولاسيما الخلاف على الملف الإيراني النووي الذي سوف يجعل دول الخليج واقعة بين نارين تعرضان استقراره للاهتزاز ونفطه إلى مخاطر أكيدة.

وبهذا يكون النظام الإقليمي العربي أقل قدرة على العمل المشترك لحماية مصالح أعضائه وبات أكثر عرضة للضغوط الخارجية، لهذا هدفت قوى الاحتلال إلى إعادة صياغة النظام الإقليمي العربي على نحو يتوافق والأوضاع الجديدة التي فرضتها المعادلات الجيوستراتيجية في المنطقة.

المبحث الثالث

مستقبل حركة الآثار السياسية لاحتلال العراق على النظام العربي:

يمكن القول إن المشهد العراقي الحالي يتسم بخصائص تجعله مفتوحاً على الاحتمالات كلها غير أن أكثر هذه الآثار انعكاساً على نمط البنية الكلية للنظام الإقليمي العربي تتمثل بالاستراتيجيات الآتية:

1- استراتيجيات ثبات الواقع الراهن التي تقوم على ما يأتي:

- أ- الإبقاء على سيادة النزعة الوطنية في الإدراك السياسي للنخب العربية الحاكمة.
- ب- الاستناد إلى الولايات المتحدة في الحفاظ على الأمن القطري لدول الخليج العربي خصوصاً، تجنباً لنشوء تهديدات محتملة من إيران.
- ج- احتمالية تخفيف درجة الاستقطاب السياسي.
- د- تعزيز حالة الانكفاء القطري، وهو أحد العوامل المهمة في تعطيل العمل العربي المشترك وإجهاضه، أو إيجاد صيغ توافقية للعمل المشترك.

2- استراتيجيات إعادة التكيف والتجديد:

وتستند هذه الاستراتيجيات إلى جملة من المؤشرات الآتية:

- 1- تقلص فرص التهديد الأمني لدول الخليج ولاسيما بعد سقوط نظام الرئيس الراحل صدام حسين في العراق، وفي ظل نظام حكم يعتمد تحسين صورة الوضع العراقي الداخلي والخارجي.
- 2- مواجهة الجماعات والعناصر الإسلامية والقومية والراديكالية وجماعات العنف السياسي وآخرها الانقلاب على الميليشيات الشيعية المتحالفة مع أركان الحكم الجديد (جماعة مقتدى الصدر جيش المهدي)، حيث وصفها نوري المالكي رئيس وزراء العراق بأنها عصابات الإجرام والمارقين على القانون⁽¹⁾.

(1) سعيد محيو، لا غالب ولا مغلوب بإمضاء 600 قتيل، صحيفة الخليج 2008/4/3م.

- 3- مواجهة احتمالية زيادة قوة الضغط الأمريكي بدعوى فرض الديمقراطية الغربية على نظم الحكم العربية، واستجابة بعضهم على شكل إجراء انتخابات شكلية نيابية وبلدية ومجلس شورى كما حدث في دول الخليج العربي.
- 4- محاولة تسوية المسألة الفلسطينية بوصفها هدفاً مركزياً من خلال التطمينات الأمريكية بإنشاء دولة فلسطينية، وسعى الحزب الديمقراطي الفائز في الولايات المتحدة لتأكيد مقولة الدولتين والعمل في سبيل ذلك على الرغم من وصول اليمين الصهيوني المتطرف إلى سدة الحكم في إسرائيل.
- 5- محاولة إرساء منظومة أمنية تدعم فكرة الأمن الجماعي لمنطقة الشرق الأوسط وإدماج حكومات المنطقة فيما يسمى بـ "الحرب الدولية على الإرهاب". حيث أضح الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش)، صراحة، إلى أن الإخفاق الأمريكي في العراق سيكون له تداعيات خطيرة على الأمن حتى على دول المنطقة المعتدلة⁽¹⁾. غير أن ما يثير القلق في الشأن العراقي هو زيادة العنف وتشعب مستواه فهي دعوة وإشارة صريحة للانضمام إلى الاصطفافات الدولية الجديدة التي تقودها الولايات المتحدة في ظل بقاء القوات الأمريكية في العراق مدة طويلة من خلال الاتفاقيات الأمنية الطويلة الأمد Security Framework Agreement كي تكون بديلاً عن تفويض الأمم المتحدة الحالية التي تنظم الوجود العسكري الأمريكي في العراق. حيث ينتهي تفويض الأمم المتحدة في نهاية عام 2008 لذلك سعت إدارة الرئيس السابق (جورج بوش) في نهاية عام 2008 إلى توقيعها قبل رحيله عن البيت الأبيض⁽²⁾.
- 6- وجود المشرق العربي برمته تحت الوصاية الأمريكية المباشرة (بعد احتلال العراق)، الأمر الذي أعاق حرية الحركة السياسية للقوى المنتفذة في النظام الإقليمي العربي مثل مصر والسعودية وسورية، ومن ثمّ لن يكون لأي دولة إقليمية مهيمنة في المنطقة أي دور لأنها ستفكر في الوجود الأمريكي بدل أن تبحث لها عن دور في المنطقة⁽³⁾.
- 7- تطور العلاقات العراقية - الإسرائيلية إذ إن الوضع في العراق أصبح من صلب اختصاص الولايات المتحدة الأمريكية على حد رأي (فولكر بركس)، وهذا يعني أنه لا يمكن عزل إسرائيل عما يجري في العراق سياسياً واقتصادياً؛ ومما يدعم هذا الرأي تقديم مجموعة من أعضاء

(1) President Bush - Oval office 10-1-2007.

(2) David Ignatius, The Next Iraq Phase, Washington Post 30-1-2008.

(3) انظر صحيفة الشرق الأوسط، العدد رقم 9673 - 2005/5/23.

الكونغرس الأمريكي وعددهم (57) نائباً برئاسة النائب الديمقراطي (السي هيسنج) ممثل ولاية فلوريدا مرسوماً يطالبون فيه رئيس وزراء العراق بالاعتراف بإسرائيل دون قيد أو شرط، كما يطلب القرار (1249) الذي يسمح للإدارة الأمريكية بممارسة نفوذها لإقناع العراق بذلك، وربما تكون مصافحة الرئيس العراقي جلال طالباني لوزير الدفاع الإسرائيلي السابق (يهود باراك) على هامش مؤتمر الاشتراكية الدولية في فينا هي إشارة واضحة لتطور العلاقات بين البلدين علماً أنه سبق ذلك مصافحة وزير الخارجية (هوشيار زيباري) لوزير خارجية إسرائيل السابق (بنيامين البيعزر) على هامش منتدى البحر الميت في مايو 2005⁽¹⁾، ومما يعزز هذا الرأي وجود (55) شركة تعمل بأسماء وهمية في شتى المجالات في العراق فضلاً عما كشفته إذاعة الجيش الإسرائيلي في 2007/4/24 من أن شركات أسلحة إسرائيلية تزود وحدات المشاة البحرية الأمريكية بنحو 60 مصفحة من نوع جولان ضمن عقد بقيمة (37) مليون دولار، وتزويد القوات الأمريكية المرابطة في العراق بطائرات استطلاع وأنظمة حماية للدبابات والآليات المصفحة ناهيك عن تدعيم العلاقات التجارية مع كردستان العراق لتتجاوز قيمة صادراتها إليها نحو (5) ملايين دولار سنوياً.

خلاصة القول: إن احتلال العراق وتوقيع الاتفاقيات الأمنية معه له انعكاسات كبيرة على مستقبل النظام الإقليمي العربي ومجمل قضاياها، ومن ثمَّ فإنَّ المستقبل يتوقف على جانب مهم من إعادة إصلاح رأس مؤسسة الهرم في النظام ألا وهي الجامعة العربية إذ على الرغم من المحاولات العديدة لتفتيت هذا النظام أو إتهانه أو تفكيكه غير أنه بقي يتعافى ويعود إقليمياً واحداً أكثر من أية اعتبارات⁽²⁾.

وليس أدل على ذلك من أن العلاقات العربية تشهد أول مرة في تاريخها المعاصر حالة استقرار وتوازن بعد امتصاص الصدمات العنيفة منذ احتلال الكويت إلى سقوط العراق بيد الاحتلال الأجنبي- أمريكي، ولا بد من الاعتراف أنَّ هناك حاجة لإعادة صياغة النظام الإقليمي العربي بما يتوافق والأوضاع الجديدة ولاسيما أن العالم الآن يعيش عصر التكتلات الكبرى ذات التوجهات الاقتصادية لخير شعوبها ورفاهيتهم، ولعل تجربة الاتحاد الأوروبي الذي تأسس حديثاً بعد الجامعة العربية بسنوات تبرز أهمية وجود مثل هذه الكيانات الاقتصادية والسياسية.

(1) انظر موقع الراصد العراقي .http://a//pressd-bloqspot.

(2) فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، مراكز دراسات الوحدة العربية، ط(1)، بيروت 1997، ص 15-17.

الخلاصة والاستنتاجات:

يتطلب الواقع العربي لخطوات استباقية القيام بحركة إصلاحية واسعة تؤدي إلى تعزيز الموقف العربي والمحافظة على الروابط الخاصة وفي مقدمتها جامعة الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة وتراجع الفكر والدور القومي أمام تأكيد مفهوم الدولة الوطنية من خلال تقريب وجهات النظر بين منطقتي الدولة والأمة.

كما يتطلب الأمر ضرورة المصالحة بين الدول العربية وذلك بإعادة صياغة العلاقات العربية - العربية على قواعد ثابتة وواضحة ومستقرة تسمح بإعادة تشكيل أسبجة واقية للنظام العربي تساهم في إيقاف الانهيار والتشكيك فيه.

إن احتلال العراق قد دفع باتجاه تدوير التحالفات وتغيير سمات الأنظمة الحالية، فبعض دول من النظام الإقليمي العربي اختفت من خريطة التفاعلات العربية والدولية كالعراق والصومال والجزائر والسودان، نتيجة إشغال هذه الدول بمشاكلها الداخلية. ناهيك عن القوى الإقليمية الجديدة اللاهثة التي تسعى في ممارسة دور إقليمي وعالمي بشتى الطرائق منها ما هو على حساب العراق وهذا يتقاطع مع نشاطها مع استراتيجية الأمن القومي العربي، بمعنى أن مواجهة مثل هذه التحديات يستنفد طاقات التعامل وإمكانياته وموارده وتداعياته المباشرة وغير المباشرة خصوصاً على دول الخليج العربي.

ولا مندوحة عن القول: إن مستقبل النظام الإقليمي يرتبط بعدة أمور تلخص كالاتي:

- 1- إن الوطن العربي على الصعيد الاستراتيجي يُبقي المنطقة محتفظة بثقلها الخاص في منظور المصالح الدولية؛ مما يجعلها منطقة رخوة غير مستقرة ومعرضة للاهتزاز والتوتر على الرغم من امتلاك هذه المنطقة الطاقات البشرية والموارد الاقتصادية.
- 2- أن تعي الدولة الوطنية ولاسيما الدول النفطية الصغيرة خطورة الارتهان بالقوى الأجنبية ووجود قواعد عسكرية على ترابها الوطني، فعلى الرغم من الاتفاقيات الأمنية والوجود العسكري فيها فإنه لا يحمي الدولة الوطنية بل سيكون وجود مثل هذه القوى محفزاً للفكر الراديكالي والإسلامي على وجه الخصوص المناهض للوجود الأجنبي في هذه البلدان، مما يجعل هذه المنطقة غير مستقرة وغير آمنة.
- 3- الاعتراف بالأمر الواقع حالياً في العراق ومحاولة إعادة قبول العراق في النظام الإقليمي على الرغم من عدم وضوح الرؤى لدى حكام العراق ما بعد صدام حسين حول هوية العراق، مع تأكيد الجامعة العربية دعم مشروع المصالحة الوطنية والحفاظ عليه، وعلى عروبة العراق وعمقه الإسلامي. إذ إنَّ المشهد العراقي الحالي من المخاصمة في تشكيله الكيان العراقي

- سواء في البرلمان أو مؤسسة الرئاسة أو الحكومة اعتماداً على التقسيمات الطائفية والسدين والعرقية وبنص الدستور الجديد يحمل في بذوره شبح التفكيك وتمزيق العراق.
- 4- إن الولايات المتحدة تبحث، حالياً، عن وسيلة للخروج من العراق خاصة بعد تصريح الرئيس الأمريكي الفائز مرشح الحزب الديمقراطي (بارك أوباما) ودعوته الصريحة لانسحاب القوات الأمريكية من العراق بسبب تفاقم الخسائر سواء في الأرواح أو المعدات وتكلفة الحرب الباهظة على المواطن الأمريكي⁽¹⁾.
- 5- إن هناك مجالاً وهامشاً للمناورة أمام النظام الإقليمي، من خلال الصراع بين الولايات المتحدة شبه العلني من جهة والصين وروسيا من جهة أخرى، بعد أن التقيا في الأهداف من خلال منظمة شنغهاي والتي نظمتها ست دول فضلاً عن إيران والهند بصفتها مراقبين بخلاف روسيا التي تعارض برنامج الدرع الصاروخي والذي يصرّ حلف الناتو على إقامته في أوروبا بذريعة مواجهة الخطر الإيراني علاوةً على ما يقض مضاجع روسيا من أن الولايات المتحدة دخلت رغم أنف روسيا مناطق نفوذها وكان آخرها دعم إقليم كوسوفو في الانفصال والاستقلال والصمت المطبق لدول حلف الناتو حيال دخول القوات الجورجية أوستنيا الجنوبية وتدمير عاصمتها.
- 6- إنهاء الاحتلال الأمريكي - البريطاني للعراق ورفض وجود أية قواعد عسكرية فيه مع توقيع اتفاقية مع الأمم المتحدة لضمان التطور السلمي والديمقراطي للعراق.
- 7- إعادة النظر في مبدأ الإجماع المطلوب على القرارات في جامعة الدول العربية، بحيث يستبدل به مبدأ الأكثرية النسبية أو المطلقة، والتسريع بإنشاء سوق مشتركة وبرلمان عربي، فهذه مقدمات لإصلاح الواقع الراهن للجامعة العربية.
- 8- ضرورة المحافظة على وحدة العراق الجيوبولتكية والحفاظ، هنا، ضرورة أمنية واستراتيجية، نظراً إلى ظروف التداخل الاجتماعي والديني والاقتصادي والعرقى ولاسيما مع دول الجوار غير العربية: كتركيا وإيران؛ وذلك من خلال الكف عن التدخل في الشؤون الداخلية، مع الإقرار بسيادة العراق على كامل ترابه الوطني حسب المواثيق الدولية.
- 9- تسريع عملية إعادة إعمار العراق ووضع برنامج مشترك مع الأمم المتحدة مشابهة لمشروع مارشال في أوروبا، وأن تدفع الولايات المتحدة وبريطانيا تعويضات مناسبة للعراق تحددتها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

(1) Stephen Pelletiere, Dr. Johnson II and Rosenberger, Iraqi Power and U.S. Security in the Middle East US Army War, College Strategic Studies Institute 1990.

قائمة المراجع

- 1- أبو خزام، إبراهيم، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين، طرابلس: مكتبة طرابلس العلمية العالمية، د.ت.
- 2- بشور، معن وآخرون، الواقع العربي وتحديات القرن الجديد، عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، ط1، 1999.
- 3- جرجس، فواز، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، بيروت: مراكز دراسات الوحدة العربية، ط (1)، بيروت 1997.
- 4- سعيد، عبد المنعم، العرب ودول الجوار الجغرافي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.
- 5- سعيد، محمد السيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، الكويت: سلسلة دار المعرفة العدد 158، 1992، ص8-9.
- 6- صلاح، علي الدين، ومطر، جميل، النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.
- 7- غاتم، محمد حافظ، مبادئ القانون الدولي العام، مطبعة النهضة الجديدة، 1967.
- 8- الكفارنة، أحمد عارف، الأردن في النظام الإقليمي العربي، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، 1993، غير منشورة، الجامعة الأردنية، ص4-ص5.
- 9- مجموعة من الباحثين -نظرية الأمن القومي العربي- الإمارات العربية المتحدة، العين، 1987.
- 10- مجموعة من الباحثين، العمل العربي المشترك في أربعة عقود -نظرة نقدية ورؤية مستقبلية- ، بيروت: مجلة شؤون عربية، عدد 41، 1985، ص78.
- 11- يسن، السيد وآخرون، الوطن العربي بين قرنين، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية لعام 2000.

المراجع الأجنبية:

- 1- Cantori, Louis & Spigal, Stover, International Politics of Prentice, hall Englewood, Cliffs New Jerseys, P.(2-4).
- 2- Leonzowski, George, The Middle East in World. Affairs fourth Edition Cornel University, Press 1979, P. 254-264.

- 3- Pelletiere, Stephen, Dr. Johnson II and Rosenberger, Iraqi Power and U.S. Security in the Middle East US Army War, College Strategic Studies Institute 1990.
- 4- Shiloh, Ailon, People and Culturous of Middle East, New York, Random House, 1969, PX Vill.

المجلات والدوريات والصحف:

- 1- أبو طالب، حسن، إصلاح الجامعة العربية، معضلة التزام الدول العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد رقم 153 يوليو 2003.
- 2- أبو عامود، محمد سعد، الحرب الأمريكية على العراق والنظام العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد رقم 153 يوليو 2003.
- 3- التقرير الاستراتيجي 1989 فصل النظام الدولي الإقليمي، القاهرة، 1990، ص23.
- 4- رجب، يحيى، الأحكام القانونية الدولية للملاحة في الخليج العربي ومضيق هرمز، مجلة المستقبل العربي: العدد رقم 74، نيسان، 1985.
- 5- السعدي، عاطف، أكراد العراق بين المنتظر والمستقبل المنظور، مجلة السياسة الدولية العدد رقم 152، إبريل 2003، ص95.
- 6- الفضل، صدقه، مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي، صحيفة عكاظ 24 سبتمبر 2006 العدد 1925.
- 7- مجلة الشرق الأوسط، العدد رقم 9673 - 2005/5/23.
- 8- مجموعة باحثين، العمل العربي المشترك في أربعة عقود نظرة نقدية ورؤية مستقبلية، مجلة شؤون عربية، العدد رقم 41، 1985.
- 9- محافظة، حسين، النظام العربي والشرق الأوسط، عمان: المجلة الثقافية، العدد رقم 41، 1997.
- 10- محيو، سعيد، لا غالب ولا مغلوب بامضاء 600 قتيل، صحيفة الخليج 2008/4/3م.
- 11- النفوري، أمين، الحرب العراقية-الإيرانية، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد رقم 1 تموز 1981.
- 12- نور، إبراهيم، مستقبل العزف، مهمات إعادة البناء السياسي والمؤسسي، مجلة السياسية الدولية، إبريل العدد رقم 152 و203.

صحف ومجلات أجنبية:

- 1- Ignatius, David, The Next Iraq Phase, Washington Post 30-1-2008.

مواقع إنترنت:

- 1- <http://a/a/pressd-bloqspot>.
- 2- Puk Media Google.

برنامج ساعة حرة، فضائية الحرة، شبكة المعلومات الدولية مقابلة مع الرئيس العراقي جلال طالباني تاريخ 2008/3/14م.

- 3- مركز صقر للدراسات العسكرية والأمنية الاستراتيجية sagr-v@yahoo.com.